وزارة الثقافة
الهيئة العامة السورية للكتاب

قضايا لغوية

اللُّغة العربيَّة
بين التَّشدُّد والتَّيسير

د. ممدوح محمد خسارة

اللغة العربية

بين

التشدُّد والتَّيسير

د. ممـدوح محمــد خســارة
عضو مجمع اللغة العربية بدمشق

اللغة العربية

بين

التشدُّد والتَّيسير

مُقَدِّمَة

اللغة العربية في تطور دائم كغيرها من اللغات الحيَّة، وذلك لكي تستطيع مواكبة العصر الذي تعيش فيه بمتطلباته التواصلية والتعبيرية.

ويتحقَّق هذا التطور بتوليد كلمات جديدة على أبنية لم تَرِدْ من قبل، من مثل: عَصْرَن، وتَمَتْرس، ومَنْهَج، أو وضع دلالات محدَثة لكلمات قديمة لم تكن لها من قبل، من مثل: (باهِت، وبَخَّاخ، وغامق، وتوصيف)، أو جمع كلمات على أبنية لم تجمع عليها من قبل كقولنا: بؤساء جمعاً لبائس أو زهور جمعاً لزهرة أو نوايا جمعاً لنيَّة.. أو جمع كلمات لم تجمعها العرب كقولهم: (أنشطة) جمعاً لنشاط، إذ إنَّ القدماء لم يجمعوا المصادر الثلاثية غالباً، أو صوغ مصدر على غير ما صاغته العرب نحو (استبيان) إلى جانب (استبانة). كما يتحقَّق بوضع مئات آلاف المصطلحات العلمية

إلَّا أَنَّ هذه الأبنية المحدثة والدلالات الجديدة لم تكن دائماً موضع قبول من جميع اللغويين والنقاد، إذ انقسموا إزاءها فريقين:

أحدهما: يستمسك بالتشدُّد، والتَّضيق أمام كل جديد، تخوُّفاً من أن

يضعف ذلك حقيقة اللغة، أو يزعزع ثوابتها.

وثانيهما: يأخذ بالتسَمُّح والتيسير أمام هذا الجديد، ويرى أنَّ في خصائص اللغة العربية ما يجوِّز الكثرة الكاثرة مما يولِّده أبناؤها للوفاء بمتطلبات التواصل اللغوي المعاصر والسليم.

ورغبة في الإسهام في جسر الهوة بين التشدُّد والتيسير، في هذه المسألة، وفي غيرها، من مشكلات العربية المعاصرة كالموقف من العامية والفصحى، ومن تعريب التعليم وتغريبه، جاء هذا الكتيِّب الذي جعلته في فصلين:

الأول: التطور اللغوي بين التشدُّد والتَّسامح، والدعوة إلى مصالحات بين دعاة كل منهما، وذلك بالوقوف على كلمة قدَّرنا أنها سواء.

الثاني: جهود مجامع اللغة العربية في التيسير اللغوي، ممثَّلةً بمجمعَي دمشق والقاهرة اللذين كانا أرحب صدراً في قبول الكلم الجديد وتسويغه.

آمل ألَّا يخلو هذا العمل من نفع وفائدة، وأن يكون خالصاً لخدمة لغتنا العربية.

دمشق 5 / 2 / ٢٠١٨ **المؤلف**

د. ممدوح محمد خسارة

الفَصْلُ الأَوَّلُ

التطور اللغوي بين التشدُّد والتَّسامُح

الاختلاف في النظرة إلى الأمور والقضايا تحليلاً وتعليلاً من طبائع الأشياء ومن سنن الحياة، ولكن الاختلاف – وهو شيءٌ مشروع وطبيعي- يمكن أن يُهدَّأ ويُقَيَّد فيفضي إلى تعايش وتوافق، كما يمكن أن يُصعَّد إلى نزاعٍ فصراعٍ، إلا أن ذَيْنِك الأمرين: التهدئة والتَّصعيد، ليسا عفويَّيْن، بل هما غالباً حصيلة جهد ثقافي تمارسه الأطراف المعنية بالأمر. ونأمُل أن يصبَّ هذا البحث في إطار جهود التَّهْدئة، والتوافق، لا التَّصعيد، والتصارع بين أبناء العربية أو متكلميها. ولم يدر في خَلَدنا أن أي جهد توفيقي، مهما علا كعبه من العقلانية، والموضوعية، والتَّسمُّح، قادرٌ على إزالة الخلاف، لأنه –كما قدمنا- سُنَّةٌ، وقصاراه أن يُلْجمه عن أن يتطور إلى تناحر. وإذا كنا نُلِحُّ على نَهج المصالحة فذلك لأننا نؤمن بأنه إذا كان النزاع عرقلةً للتقدم نحو الأفضل فإن الصِّراع مَقْتَلَةٌ له.

كان من الطبيعي أن تخضع اللغة العربية – وهي مع العقيدة ركنا الأمة وجناحا حضارتها- لناموس الحياة في الخلاف والاختلاف، ولاسيما أن اللغة

العربية أمٌّ لجميع العرب، وهم شركاء في ميراثها، فكما لا يجوز لبعض من الأبناء ادعاء الإرث المادي لأبيهم دون إخوتهم، كذا لا يجوز لنفر ممن أبناء اللغة أو متكلمِّيها ادِّعاءُ ملكيَّتها، والحجر على الآخرين في حقهم في المشاركة والنظر فيما يرونه من صلاح شأنها أو صلاح شأن المتلاغين بها.

ولكن ليس من الطبيعيّ أن يصل الخلاف بين أبناء العربية أو متكلّميها إلى مواقفَ وآراءٍ تبلغ حدَّ التجريم والتخوين، ذلك أن الغالبية العظمى من المتنازعين تنطلق من مبدأ الحرص على وجود الأمة وتقدُّمها، نقول الغالبية، لأننا لا نعدم من أبنائها من يحاول الانسلاخ عنها. ومع ذلك فلن نيأس من دعوتهم إلى كلمة سواء، ومن يدري، فقد ينقلب العدوُّ الألدُّ – بالكلمة الموضوعية الطيبة– وليًّا حميماً.

إنَّنا ندعو إلى مصالحات تندرج في إطار ما يُسَمَّى التوعية اللغوية، إذ ليست التوعية مقتصرة على إدراك أهمية اللغة وحتمية التمسُّك بها، سبيلاً للبقاء الحضاري والثقافي، بل هي أيضاً سدُّ الفرجة وردم الهوّة ما أمكن بين التيارات المختلفة من أهل هذه اللغة.

وبعد، فإن المصالحات التي ندعو إليها ثلاث، هي:

- المُصالحة بين دعاة الفصحى والعاميَّة.
- المُصالحة بين المتشدِّدين والمتساهلين من اللغويين.
- المُصالحة بين دعاة التعريب ودعاة التغريب في التعليم.

الأولى: المصالحة بين دعاة الفصحى والعاميَّة:

لعل من المفيد التذكير بأن العامية تعني – إجمالاً– ما أدخله العامة على الفصيحة من لَحْنٍ في الإعراب أو تغيير في بنية الكلمة الصرفية أو الصوتية أو دلالتها، أو في بناء الجملة تركيباً وترتيباً.

ومن الضروري التقديم لهذه المصالحة بمجموعة من المصارحات:

1– لابد من الاعتراف بأن الفصحى والعامية هما مستويان للخطاب اللغوي العربي، وهما مستويان عريقان في ثقافتنا العربية ولغتنا. ولكنهما ليسا متساوِيَيْن، فالفصحى تمثل المستوى الصوابيّ، والعامية تمثل المستوى الخاطئ لأنها انحرافٌ لغوي.

لقد عاشت العامية منذ الجاهلية إلى جانب الفصحى، وكان العرب يفهمون المستويين من الخطاب اللغوي. فما الحروف التي عدَّها سيبويه زيادة على الحروف الخمسة والثلاثين والتي وصفها بأنها (غير مستحبَّة) إلا بدايات

تغيير في البنية الصوتية، وهذا التغيير شكل من أشكال اللهجة العامية، قال: «فأصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفاً.. وتكون خمسة وثلاثين حرفاً بحروف هن فروع وأصلها من التسعة والعشرين، يؤخذ بها وتُسْتَحْسَنُ في قراءة القرآن والأشعار.. وتكون اثنين وأربعين حرفاً بحروف غير مستحسنة ولا كثيرة في لغة من تُرْتَضى عربيَّتُهُ ولا تستحسن في قراءة القرآن ولا في الشعر وهي: الكاف التي بين الجيم والكاف.. والباء التي كالفاء.».

وما الأغلاط التي كان يقع فيها بعض العرب في صدر الإسلام إلا مظهرٌ من مظاهر العاميَّة المبكرة، كذلك الذي لحَن في حضرة الرسول ﷺ فقال لأصحابه: «أرشدوا أخاكم فإنه قد ضَلَّ». أو ذاك الذي جاء إلى والي البصرة يشكو أخاه قائلاً: «أصلح الله الأمير. توفي أبانا وترك بنونا... فقال الوالي: توفي أبانا وترك بنونا!! ادعُ لي أبا الأسود... فقال: ضع للناس الذي كنت قد نهيتك عنه»، وكان الوالي قد نهى أبا الأسود – في بعض الروايات– عن أن يضع علم النحو. بل وأزعم أن بعض علماء اللغة كانوا يتوكَّؤُون على لهجة العامة في بعض عباراتهم حتى العلمية منها لمراعاة المقام، مثال ذلك ما ورد في تهذيب اللغة: «وأخبرني أبو الفضل المنذري أنه سأل أبا العباس أحمد بن يحيى عن كتاب العين، فقال: ذاك كتاب (مَلَى غُدَد)، قال: وهذا كان لفظ أبي

العباس، وحقّه عند النحويين (مَلْآن غُدَداً)، ولكن أبا العباس كان يخاطب عوامّ الناس على قدر أفهامهم، وأراد أن في كتاب العين حروفاً كثيراً أزيلت عن صورها ومعانيها بالتصحيف والتغيير، فهي فاسدة كفساد الغُدَد وضَرِّها آكليها» . بل قد لا نبعد عن الصواب إذا قلنا إن كثيراً مما ورد من كلام الجاهليين خارجَ القياسِ اللغوي إنما هو مستوى عاميّ من الخطاب، اصطلح اللغويون على تسميته: (شذوذاً أو لغة رديئة أو لغة قبيلة بعينها). لقد كانت لغات بعض القبائل نوعاً من عامية ذلك العصر، لأن مفهوم العامي عند معظم اللغويين القدامى هو التغيير، أليست لغة قيس في (يا أبي: يا أبَ ويابَ ويابةَ) هي مما نعدُّه اليوم عاميَّاً؟ وكذا ما ذكره الأزهري، قال: «سمعْتُ بعض بني سليم يقول: (كما أَنْتَني) أي انتظرني في مكانك». وذكر صاحب اللسان نحو سبع وثمانين كلمة نسبها إلى العامية، من نحو قولهم «خُطَّة والعامة تقول: (خُطْيَة).. وعصا مُعْوَجّة والعامة تقول: (مِعْوَجَّة)... والقارس: البارد، والعامة تقول: (قارص)». ويجعل ابنُ السكيت كلمة (اللَّبْوة) من العامية وفصيحها (اللَّبُؤة).

ولكن الملاحظ أن كثيراً مما كان يُعَدُّ عاميَّاً في ذلك العصر هو اليوم فصيحٌ لا يُستغنى عنه، نحو (المرايا) جمع مرآة وقياس جمعها (مَراءٍ)، و(البَقَّال)

وفصيحها البَدَّال، و(الكُزاز) [مرض] وفصيحها عندهم الكُزَّاز، مما حدا بنا إلى القول بشيء من العمومية: (إن كثيراً من عامية القدماء صار في عِداد فصيحة المعاصرين)، ذلك أن الشيوع من عوامل الفصاحة. ولكن يجب التنبُّه إلى أن مانعنيه بالفصيحة هو الكَلِمُ المنقاد لأنظمة اللغة النحوية والصرفية والصوتية، أما الفصحى بصيغة التفضيل فيقصد بها عربيةُ عصر الاحتجاج.

لذا لا يجوز التبرُّؤ من العامية وكأنْ لا قرابة بينها وبين الفصيحة، كما لا يجوز التبرُّم من الفصيحة وكأنها لغة محنَّطة عَفَّى عليها الزمن، فهما مستويان للخطاب اللغوي العربي – على اختلاف مابينهما صحّة – يتجاذبان مساحة اللغة العربية زيادة ونقصاناً، تضيق الفجوة أحياناً وتتَّسع أحياناً أخرى، ولكن يبقى المستويان عربيَّيْن، من حيث الأصل والنسبة.

2– الإقرار بأن كلاً من المستويين: الفصيح والعامي أصيلٌ وثابت في العربية وهو عصيٌّ على الزَّوال، لا العامية استطاعت أن تزيح الفصيحة حتى في أحلك عصور الرُّكود الثقافي التي مرت بها الأمة، أي في العصرين المملوكي والعثماني، ففي تلك العصور التي طغت فيها العامية صُنِّفت أهم الموسوعات اللغوية كلسان العرب والقاموس المحيط، والموسوعات الأدبية كصبح الأعشى، والكتب الطبية لابن النفيس. كما لم تستطع العربية

الفصحى في أزهى عصورها الثقافية وهو العصر العباسي، إقصاءَ العاميَّة، وبلغت من التأثير ما جعل أكبر أدبائنا لذلك العصر وهو الجاحظ يدعو لالتزامها في بعض السَّرْد الأدبي إذ يقول: «إذا سمعتَ نادرة من نوادر العوامّ ومُلْحة من مُلَح الحشوة والطَّغام فإياك أن تستعمل فيها الإعراب أو تَتَخَيَّرَ لها لفظاً حسناً، أو تجعل لها من فيك مخرجاً سريًّاً، فإن ذلك يفسد الإمتاع ويخرجها عن صورتها ومن الذي أُريدت له».

ابتدأ التأليف في لحن العامة وأغلاطها منذ منتصف القرن الهجري الثاني وبلغت تلك الكتب العشرات، منها: (ما تلحن فيه العوام) للكسائي (189هـ). ومنها (لحن العوام) للزبيدي (379هـ)، وتكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة للجواليقي (539هـ). ولكن هل استطاعت عشرات الكتب المصنَّفة لغرض إصلاح اللحن في لغة العامة أن تقضي على العامية؟ لا، بل إن حركة التأليف في لحن العوام والعامية إجمالاً، قابلها حركة تأليف في إنصاف بعض الكلم العاميّ الذي خُطِّئَ في مصنفات أصحاب التثقيف اللغوي، ولعل أولها كتاب (بحر العَوَّام فيما أصاب فيه العوامّ) لابن الحنبلي (971هـ). ولا تبعد معاجم فصاح العامية أو تفصيح العامي أو ردِّ العامي إلى الفصيح التي يُصَنِّفها المحدثون عن ذلك الغرض، وهو رَدُّ الاعتبار إلى بعض الكلمات التي وُصِمَتْ

بالعامية أو اللحن وهي ليست كذلك. ونذكر منها على سبيل المثال (معجم فصاح العامية) لهشام النحاس، ومعجم (رد العامي إلى الفصيح) للشيخ أحمد رضا، و(معجم فصيح العامية) لأحمد أبو سعد. و(معجم تهذيب الألفاظ العامية) للشيخ محمد علي الدسوقي، و(معجم فصاح العامية من لسان العرب) لكاتب هذه السطور.

إن قَدَر هذين المستويين اللغويين أن يتعايشا؛ لم يستطع أحمد لطفي السيد ولا عبد العزيز فهمي في مصر بوزنهما السياسي والثقافي أن يزعزعا الفصيحة عن مكانتها رغم تملُّق عواطف الناس بدعوتهما إلى تمصير اللغة العربية، وكان الناس في عصرهم أشدَّ التفافاً حول رموز الفصاحة كالرافعي والزيَّات والعقاد والجارم. وقصَّر عن ذلك في لبنان أمين الشميِّل ومارون غصن الذي تنبَّأ عام (1925) بموت العربية الفصحى مستحضراً مَوْتَ اللغتين اليونانية القديمة واللاتينية، وداعياً للعامية السورية، فكان إلى جانبهما دعاة الفصحى وأدباؤها كالشدياق واليازجي وجبران الذين أثرَوْا العربية لغةً وإبداعاً عزَّ نظيره. لم تصدق أحلام أنصار العامية بزوال الفصيحة، ولم تتحقَّق أمنية أنصار الفصحى بزوال العامية، بقيت الفصيحة لغة أدب وصحافة وإدارة وعلوم، وبقيت العامية لغة حياة يومية، تتعايشان تحت سقف واحد، وبقي

حتى أصلب المنافحين عن الفصيحة يخاطب صغاره ويتحبَّب إليهم بالعامية، وبقي أعند المدافعين عن العامية يعبر عن أفكاره وأبسط ملاحظاته باللغة الفصيحة، وحتى عندما يدعو إلى العامية ويروِّج لها فإنه يلجأ إلى الفصيحة.

3- إن الاتجاه اللغوي العام هو التقارب بين مستويَي العاميّ والفصيح، إذ ليس بمقدور أي من الفريقين الاستغناء بالمطلق عن أسلوب الفريق الآخر. فقد أدت ثورة الاتصالات والإعلاميات إلى إنشاء القنوات الفضائية العربية العامة والخاصة، وصارت هذه الفضائيات تتسابق في جذب المشاهدين إليها بما تقدمه من برامج حوارية وأنشطة تشاركيَّة، وبما أن الإعلام موجه إلى الجمهور العريض في الوطن العربي، وبكل مستوياته الخاصة والعامة، فقد أصبح المشارك حريصاً على النفاذ إلى أوسع شريحة من العرب، وبما أنه ليس للعرب عاميَّة واحدة بل عاميَّات محليَّة، غدا لزاماً على المتحدث أو المحاور ألا يتقوقع في زاوية عاميَّته إذا أراد الوصول إلى أصحاب العاميات الأخرى، والسبيل إليهم ليس عاميَّته المحليَّة لأنَّهم لا يفهمونها، ولا عاميَّتَهم لأنه لا يعرفها، بل هو التَّوسَّل بلغة عربية سليمة وبسيطة يفهمها معظم العامة في الوطن العربي. كما غدا لِزاماً على المتحدث أو المحاور من الخاصة – وللغاية نفسها – أن يتبَسَّط في الفصيحة، بل يحاول أن يتملَّح ويتقرَّب إلى

المشاهدين – وغالبيتهم من العامة – بالأمثال الشعبية والعبارات العاميَّة، لاسيما بعض الدعاة الدينيين. وفي سياق متابعتي للغة الإعلام أحرص على مشاهدة البرامج التي يشترك أفراد من عامَّة أقطار الوطن العربي، ومنها برنامج كانت المذيعة تقدمه بالفصيحة الميسَّرة وكانت المشاركات تجيب كلٌّ بلهجتها العامية المحسَّنة وقد لاحظت أن التفاهم كان واضحاً وأن التواصل لم يتعثَّر، فلم تحاول المتحدثة المغربية أن تستوضح من زميلتها المصرية أو السوريّة، ولا تلك من نظيرتها الخليجية، فكان الحوار سلساً ومقبولاً، مع أنه كان يجري بثلاث لهجات عامية محليَّة، وكان وراء هذا التفاهم والتواصل أنَّ كل واحدة منهن كانت تختار الكلمة أو العبارة الأقرب إلى السلامة اللغوية، لكي تكون مفهومة ومتقبَّلة لدى الأخريات ولدى المشاهدين. وهذا يعني أننا أمام أداء لغوي يقترب من الفصيحة بقدر ما ينأى عن العامية، وهو بشير خير.

- **فإذا اقتنع كلٌّ من الفريقين بالمصارحات السابقة تعيَّن عليهما المصالحة على هدف لغوي أكثر واقعية مما يتخيَّل كل منهما، هدف هو وسَطٌ بين المستويَيْن، يحاول فيه أنصار العامية تحسين أدائهم اللغوي بتطعيم خطابهم بما سَهُل ولانَ من الفصيحة، ويحاول أنصارُ الفصحى تيسير خطابهم بما صَحَّ وفَصُحَ من العاميَّة.**

ولكن الخط الأحمر الذي لا يُقْبل تجاوزه بأي حال وتحت أي حجة هو كتابة اللهجة العامية، لأن انتقال أي لهجة من المستوى الشفاهي إلى المستوى الكتابي يعني تقعيدها وتجذيرها وتحويلها إلى لغة أخرى، وهذا مقتل للعربية يجب أن يبقى خارج أي مصالحة أو مصارحة.

لقد قمنا بدراسة للغة الإعلام المقروء في الوطن العربي اشتملت على جمع (485000) كلمة من صحف ومجلات من المشرق العربي ومغربه وخليجه، فتبيَّن أن نسبة الكلمات العامية فيها لا يتجاوز 0,13٪ أي ثلاث عشرة كلمة من كل عشرة آلاف كلمة، وهي نسبة تؤكد أن العامية لا تشكل خطراً ذا بال على الفصحى في الإعلام المقروء.

وهذا الهدف الوسط الذي أشرنا إليه هو ما يُسمَّى اللغة الثالثة أو لغة المثقفين، التي لا هي بالعامية تماماً ولا هي بالفصحى كليَّة. والطريق إلى هذه اللغة الوسطى هو التعليم، إن نشر التعليم بالعربية هو الذي يجعل المتكلم يحاول مقاربة الفصيحة وإن لم يوفق إليها تماماً. ليس الطريق إلى إقصاء العامية والتخفيف من أثرها السلبي على الفصيحة هو إنكارها البتَّة، بل التعليم بالعربية السليمة، لأن المتعلِّم سوف يتأثر بدرجة أو بأخرى بالأداء اللغوي

السليم، وآية ذلك أن المتلاغين من العامَّة يطعِّمون كلامهم وأحاديثهم بعبارات سليمة وكلمات فصيحة، وإذا لم يكن ذلك للتدليل على إيمانهم بها، فذلك للاستعانة بها في التعبير، أو للتدليل على أنهم ليسوا جاهلين بها. التعليم هو المفتاح إلى المقبوليّة اللغوية، ونحن نرى أن عاميّة اليوم – بسبب التعليم– لا تختلف كثيراً عن فصيحة بدايات عصر النهضة في مطلع القرن التاسع عشر حيث كان التعليم مَحْدوداً. ولعلَّ النصَّ الآتي للشيخ رفاعة الطهطاوي (1873) م يظهر مدى التقارب بين المستويين، قال في وصف أفراد البعثة الطلاَّبية وهم في باريس وقد اجتمعوا حول الطعام: «ثم مدُّوا السفرة للفطور، ثم جاؤوا بطبليَّات عالية (أي موائد) ثم رَصُّوها من الصحون البيضاء، وجعلوا قُدَّام كل صحن قدحاً من القزاز وسكينة وشوكة وملعقة، وفي كل طبليّة نحو قزازتين من الماء.. ثم رَصُّوا حوالي الطبلية كراسي لكل واحد كرسي، ثم جاؤوا بالطبيخ فوضعوا في كل طبلية صحناً كبيراً أو صحنين ليغرف منه أحد الطلبة ويقسِّم على الجميع، فيعطي لكل إنسان في صحنه شيئاً يقطعه بالسكينة التي قدامه، ثم يوصله إلى فَمه بالشوكة لا بيده...». والمقارنة بين هذا الأسلوب وعامية اليوم تظهر أن لغة العامَّة المعاصرة ليست على تلك الدرجة من السُّوء الذي تُرْمَى به. وإلى أبعد من هذا يذهب

العلايلي حيث يقول: «ولعلَّ غير بعيد أن تكون عاميَّة اليوم أفضلَ بكثير من عربية القرون التي تقع بعد القرن العاشر».

ومن المفيد أن نذكِّر بأنَّ «الازدواجية اللغوية ظاهرة طبيعية، وهي موجودة في جميع اللغات، وليس هناك لغة واحدة في العالم، يكتب فيها ناطقوها كما يتكلمون... وأنَّ الهوَّة السحيقة بين الفصحى ولهجاتها المحكيَّة في عصرنا الراهن بدأت تتقلَّص تدريجيًّا لصالح الفصيحة بتأثير التعليم وتراجع الأميَّة والدورِ المتنامي لوسائل الإعلام».

ولكن يجب التَّنبه – لكيلا يساء فهمنا– على نقطة هامة، **وهي أنه إذا كُنَّا ندعو إلى تلك اللغة الوسطى في الخطاب أو الحديث اليومي الشفاهي فنحن لا ندعو إلى إلغاء المستوى البياني الأفصح، بل أن يبقى للبيان والأدب مستوى عالٍ ورفيع يظل مطمحاً لكل عربي**، وأن يبقى للحديث اليومي الشفاهي مستوى ينأى عن الرَّكاكة، كما أننا لا ندعو إلى إعدام أو تسفيه ما جاء به الإبداع الشعبي من زَجَلٍ وشعرٍ ملحون يهزُّ الأعماق، أو أمثالٍ تختزن تجارب مجتمعاتنا.

وإليكم على سبيل التمثيل كلمات عامية فصيحة

– بَّ (فَضَ)	– بَدَيْت بالشَّيْءِ	– يتبَغْدَد
– أَبَّهة	– البَرْبَرة في الكلام	– بقَرَ بَطْنَه
– اَخُّ	– البَرَّاجة والبَصَّارة	– بَقْبق الماءُ
– أوادم	– البريَّة	– بُكْرَة
– أدَّم	– البرَّاني	– بَلَّط
– آرَشه	– البِرْطيل	– البَلْطة (للفأس)
– أَرَم القلمَ	– البَرْطَمَة	– باهت
– أزَّ الماءُ	– البرسم (العقال)	– بَهَّر
– الأُشكلة	– البزور (للأولاد)	– أرض بُور
– الأُكْرة	– البِزْر	– باس يَدَه (قبَّلَها)
– أهَّل به	– بَسْ (يكفي)	– البُوش (الجماعة)
– الأواعي	– مَبْسوط	– بوَّاق (سرَّاق)
– الأوان	– البشارة	– البال (الحال والخاطر)
– الأُوْقيَّة	– بَطَحه	– مَبْيوع
– بَجَّ الدُّمَّل	– بَطَّال	– بيضان وسُودان
– تَبَحْبَح	– بَعَج الكيس	.....
– البَخْت	– بَعْزق ماله	
– مَبْخوع	– البُعْبُع والبَعْبَعَة	

الثانية: المصالحة بين المتشدِّدين والمعتدلين في التثقيف اللغوي:

إذا كانت الجبهة الأولى للمصالحة بين دعاة الفصحى وأنصار العامية، فإن الجبهة الثانية هذه، هي بين دُعاة الفصحى أنفسهم، أعني بين المتشدِّدين والمتسمِّحين من اللغويين.

وأنا أقدم لهذه المصالحة بمجموعة من المصارحات لعلها تسهم في الوصول إلى ما نرغب فيه من التوافق:

1– إن هذا الخلاف بين الفريقين من اللغويين قديمٌ قِدَمَ تراثنا. فقد حفَلَت كتب القدماء بالآراء المتعارضة حول الموقف من الظواهر اللغوية المستجدة وأساليب الأداء اللغوي وكَلِمه، فَثَمَّة فريق يميل إلى التشدُّد والتَّصَعُّب، ولا يقبل من الكلَم أو التراكيب إلا ما سُمِع ونُقل عن العرب، ووفق شروط السَّماع التي يرتضيها. وثمة فريق آخر يميل إلى قبول قياسِ ما لم يُسْمَع على ما سُمِع من العرب.

وبالنظر لاختلاف منهج كل فريق عن الآخر، فكثيراً ما كنا نرى نفراً من اللغويين يضعِّف نفراً آخر ويجهله، ومن ذلك:

أ– «قال الليث: سمعَتْ أُذُني زيداً يفعل كذا، أي أَبْصَرْتُه بعيني يفعل كذا.. وقال الأزهري [صاحب تهذيب اللغة]: لا أدري من أين جاء الليث بهذا

الحرف، وهو عندي كلامٌ فاسد، ولا آمَنُ أن يكون وَلَّدَهُ أهلُ البِدَع والأهواء».

ب- «قال الأزهري: وممَّن ألف الكتب في زماننا فَرُمِيَ بافتعال العربية وتوليد الألفاظ أبو بكرٍ بنُ دريد [صاحب الجمهرة]، وقد سألت عنه إبراهيم ابن محمد بن عرفة يعنى نفطويه، فلم يعبأ به ولم يُوَثِّقْه في روايته». ثم يَتَصدَّى السيوطي للأزهري فيعدِّل ابنَ دريد ويقول: «قلت: معاذ الله، هو بريءٌ مما رُمِيَ به، ومَنْ طَالَعَ الجَمْهرة رأى تحرِّيَهُ في روايته، وسأذكر منها في هذا الكتاب ما يُعْرَف منه ذلك، ولا يَقبَلُ طعن نفطويه».

ج- «قال ابن سيده: وأي شَيْءٍ أدل على ضَعْف المنَّة وسخافة الجُنَّة من قول أبي عبيد [القاسم بن سلَّام] في كتابه المصَنَّف: العِفْرِيَة مثال (فِعْلَلَة) فجعل الياء أصلاً...». أي هي عنده (فِعْلِية).

د- وكان لابن قتيبة، وهو من رواد التصحيح اللغوي حظٌ وافر من التَّخْطئة والتَّجهيل. «قال الأزهري: أغفل القُتبيُّ موضع الصّواب [في تفسير عَشَوْتُ]، واعترض - مع غَفْلَتِه - على الفرَّاء يَرُدُّ عليه، فذكرْتُ قولَهُ لأبيِّن عُواره فلا يغترَّ به الناظرُ في كتابه [أي أدب الكاتب].»

ولَوْ صدَّقنا أقوال كل اللغويين بعضهم ببعضٍ لما وثَّقْنا واحداً منهم، وهذا محال، لذا فنحن نميل إلى ما ذهب إليه علماء الحديث من أن أقوال الأقران

ببعضهم لا تَقْدح.

2– إن الدافع لدى كلا الفريقين الحرصُ على اللغة والحفاظُ عليها.

فدافع المتشدِّدين كان الخوف على الحقيقة اللغوية من الضياع بما يُدْخَل عليها، والمحافظةُ على النقاء والصفاء في التعبير العربي، وهم غالباً من أصحاب السَّماع والنَّقل الذين يمثلهم إلى حدٍّ كبير قول ابن فارس (295هـ): «ليس لنا أن نخترع ولا أن نقول غير ما قالوه، ولا أن نقيس قياساً لم يقيسوه... لأن في ذلك فسادَ اللغة وبطلانَ حقائقها». ويرى الأصوليون أن «لا قياس في اللغات».

ومن عجب أن بعض اللغويين كابن الأنباري كان قياسياً في النحو، سماعيًّاً في اللغة إذ يقول: «فوَجَبَ أن يوضع النحو وضعاً قياسياً عقليًّاً لا نقليًّاً، بخلاف اللغة فإنها وُضِعَتْ نقليًّاً لا عقليًّاً، فلا يجوز القياس فيها، بل يقتصر على ما ورد به النقل». مع أن العقلانية منهج في البحث والدرس يتسم بها باحثٌ، فليس بِمِكْنَته أن يكون نقليًّاً في موضع وعقلياً في موضع آخر. ويمكن أن يضاف إلى قائمة السماعيِّين المتشدِّدين الأصمعي وابن قتيبة وأحمد بن يحيى ثعلب وابن الأعرابي والزبيدي وغيرهم... ويلحظ أن ابن قتيبة على تشدُّده لم يَسْلَمْ ممن هو أكثر تشدُّداً.

أما دافع المتسمِّحين من اللغويين، ومنهم الكسائي وابن جني وابن السِّيد والبغدادي والخفاجي.. فكان الحرصَ على نماء اللغة وإغنائها، والإقرارَ بحتميَّة التطور اللغوي، ولاسيما في إطار الاشتقاق والدلالة، وهم غالباً أصحاب النزعة العقلية في البحث، وهم تيار العَقْل، في مُقابل تيار النَّقْل الذي سبَقَتِ الإشارة إليه. فهم يرون «أن اللغة أصواتٌ يعبِّر بها كل قوم عن أغراضهم»، وبما أن المقاصد والأغراض متغيرة ومتجدِّدة، وضرورات كل عصر تختلف عن ضرورات عصر آخر، وجب فتح باب القياس في اللغة واتباع منهجِ العقل في معالجة ظواهرها. وحجتُّهُم في ذلك: أن اللغة لم تصل إلينا كاملة، يقول السيوطي: «وذهب علماؤنا أو أكثرهم إلى أن الذي انتهى إلينا من كلام العرب هو الأقل، ولو جاءنا جميع ما قالوه لجاءنا شعر كثيرٌ وكلامٌ كثير، وأحْرِ بهذا القول أن يكون صحيحاً». وينسِبُ بعضهُم هذا القول لأبي عمرو بن العلاء أو الكسائي.

فإذا كانت اللغة كذلك وجب على الخَلَف استدراك ما لم يصل إليهم من السِّلف قياساً على ما سُمع منهم. وعلى سبيل المثال، فإن كل مصطلحات علم العروض كالبَحْر والعجز والتذييل، لم تنقل عن العرب لهذه الدلالات، فهل يمكن الاستغناء عنها، بل إن العرب-بحسب بعض الروايات- لم تكن

تعرف أسماء الحروف فهل من البدعة تسميتها؟ ذكر لسان العرب أن «العرب لا تعرف الحروف. قال ابن سيدة: أخبرني من أثق به أنهم قالوا لعربي فصيح: أنشدنا قصيدة على الذال، فقال: وما الذال؟... وسئل بعض العرب عن الذال ونحوها من الحروف، فإذا هم لا يعرفون الحروف». وهل من الممكن تصور بحث لغوي يستغني عن أسماء الحروف؟

3- إن العربية كغيرها من اللغات تطوّرت ومالت إلى الأسهل والأخفّ. وليس صحيحاً أن عرب عصر الاحتجاج كانت تتكلم مستوى لغوياً واحداً، بل نكاد نجزم أن العربية تطوَّرت من الجاهلية إلى نهاية القرن الهجري الأول أكثر مما تطوَّرت من العصر الإسلامي الأول إلى يومنا هذا. ودليلنا على ذلك أمران:

الأول- أن الحديث النبوي الشريف وكلامَ المسلمين الأوائل أفصح وأسهل من كلام مَن سبَقَهم من الجاهليين، بل إن معظم الحديث النبوي الشريف - على عُلُوِّ بلاغته وفصاحته- أوضحُ وأقرب فهماً من فصيحة اليوم على يُسْرها والتصاقنا بها وأَلْفتِنا إياها.

الثاني- ما أورده اللغويون من كلام القدماء مما لم يفهموه هم أنفسهم. مثال ذلك: «قال أبو الهيثم: اعتلَّت أم الهيثم الأعرابية فزارها أبو عبيدة [وهو

ممن اشتغل بالغريب]، وقال لها: عمَّ كانت علَّتُك؟ فقالت: كنت وَحْمَى سَدِكةً، فأكلت جُبْجُبَةً من صَفِيفِ هُلَّعة، فاعْتَرَتْني زُلَّخَةٌ. قال لها: ما تقولين يا أم الهيثم؟ فقالت: أو للناس كلامان؟». والذي لم يَفْهم هذا الكلام ليس من معاصرينا بل هو من كبار لغويِّي ذلك العصر. إن مقارنة أمثال هذه العبارات مع ما كَتَبَه الجاحظ أو التوحيدي أو ابن المقفع يُظهر الميل المطَّرد إلى اليسر والسُّهولة في التعبير والتركيب، وهو ما يستنكره بعض المحدثين ويرمون أهله بالرَّكاكة.

والواقع أن التَّصَعُّب والإغراب أسلوبٌ قديم في الأداء اللغوي، عَسُرَ على بعض كبار اللغويين. «قال أبو حاتم: سألت الأصمعيّ عن قوله (لم تَأَبَّق) في قول الشاعر:

ألا قالت بِهانِ ولم تأبَّق كَبِرْت ولا يليق بك النَّعيم

فقال: لا أعرفه» «وقال أبو عمرو [بن العلاء] سألتُ رجلاً من هذيل عن حرف غريبٍ فقال: هذا كلام عُقْميٌّ، يعنى أنه من كلام أهل الجاهلية ولا يُعْرَف اليوم».

فهل نحتاج إلى مزيد من الأدلة على أنَّ اللغة تسير بخطاً حثيثة نحو اليسر والسهولة ولكن دون أن تنقطع عن الأصول والجذور؟

4- إن كل جهود التّصحيح أو التَّصْويب اللغوي [وبعضهم لا يجيز كلمة التصويب!!] لم تَحُلْ دون استمرار استعمال كلمات وعبارات اتُّهم قائلوها بالغلط، ووُصِفَت بالفساد.

ففي القديم نشطت حركة تصحيح لغوي أنتجت نحو اثنين وخمسين كتاباً في هذا الباب، أبرزها إصلاح المنطق لابن السِّكيت، وأدب الكاتب لابن قتيبة، وكتاب الفصيح لثعلب ودرة الغواص للحريري. وفي العصر الحديث انبعثت كذلك حركة مشابهة ومن تجلياتها: معجم الأغلاط الشائعة لمحمد العدناني، ومعجم الخطأ والصواب لأميل يعقوب، وقل ولا تقل لمصطفى جواد، وأخطاؤنا في الصُّحف والدواوين لصلاح الدين الزعبلاوي وغيرهم. ولكن كل تلك الجهود لم تؤدِّ إلى النتيجة التي كان يتوخاها مصنفو تلك الكتب، ليس لضعف فيهم وإنما لأمرين:

الأول- أن اللغة واسعة وتحتمل من الوجوه مايُسَوِّغ كثيراً مما يُخطِّئه بعض المتشدِّدين؛ «قال الخليل بن أحمد: **لغة العرب أكثر من أن يلحن فيها متكلم**». والناظر في المعاجم العربية واجدٌ من الجوازات وتعدُّد اللغات ما يدفع عنه الكثير مما قد يُخَطَّأ فيه. ولعلَّ هذا ما دفع أبا الخطاب الأخفش إلى أن يقول: «**أنحى الناس من لم يُلَحِّن أحداً**».

والثاني- أن تلك الأقوال والأحكام التي أطلقت في التَّخْطئة والتَّصحيح تَتَخارَجُ، فينفي بعضُها بعضَها الآخر، فما خطَّأهُ لغويٌّ أجازه آخر، والعكس صحيح. ومن أمثلة ذلك عند القدماء:

- «كان ابن الأعرابي يُنْكر مَجيءَ (فَعيل) بمعنى (مُفْعَل)، فينكر السَّليم بمعنى المُسْلَم... ولكن جاء ذلك كثيراً، مثل (سَخين ومُسْخَن وعَتيق ومُعْتَق...) ».

- قال أهل اللغة: «وقع المطرُ على الأرض، ولا يقال سَقَطَ... وقد حكاه سيبويه فقال: سقط المطر مكان كذا».

- قال الحريري في درة الغواص: «يقولون للقائم (اجْلِس)، والاختيار على ما حكاه الخليل بن أحمد أن يقال لمن كان قائماً (اقْعُد)، ولمن كان نائماً أو ساجداً (اجْلِس)، وأجاز البغدادي قول الناس للقائم إذا قعد (جَلَسَ)، ويوافقه في هذا التجويز ابن الحنبليّ.

- ومن ذلك ما ذكره الحريري من أن أهل اللغة فرَّقوا بين القيمة والثمن فقالوا: «القيمة ما يوافق مقدار الشَّيْء ويعادله. والثمن ما يقع التراضي به ممَّا يكون وَفْقاً له أو أَزيد أو أَنْقَص». ولكن الخفاجيّ شارح كتاب الحريري أجازه، وقال الفيومي في المصباح المنير: والقيمة: الثَّمَن الذي يُقاوَم به المتاع

أي يقوم مقامه.

– وفرَّق الجواليقي صاحب كتاب التكملة فيما تلحن فيه العامة، بين (العام والسَّنة)، فردَّ عليه ابن بَرِّي مُجَوِّزاً، قال: «العام والسنة والحَوْل والحجَّة عند العرب بمعنى».

ومن أمثلة تَخَارُجِ الأحكام عند المحدثين:

– أجاز الشيخ مصطفى الغلاييني الأفعال المزيدة (احتار، اختشى، افتهم، اقْتَبل)، وأنكر عليه صلاح الدين الزعبلاوي ذلك.

– منع إبراهيم اليازجي الأفعال (أساق بمعنى ساق، وألام بمعنى لام)، وقال الزعبلاوي: وكلاهما صحيح. مع أن منهج الزعبلاوي قريب إلى منهج اليازجي في التشدُّد.

– خطَّأ مصطفى جواد قولهم (رَجُلٌ رَجْعيّ) بفتح الراء، أي متمسِّك بالأمور القديمة التي لا تساير روح العصر، فقال: هذه النسبة خطأ والصَّواب (رُجوعيٌّ أو رُجْعيّ) بضم الراء، ولكن مؤلفي المعجم الوسيط جوَّزوها.

– خطَّأ أسعد داغر من يقول: (انكدرَ عَيْشُه) بمعنى أصبح غير صاف، بحجة أن الفعل (انكدر) لم يُسْمع قط، ولكن د. أميل يعقوب صوَّب هذا

الفعل، إذ ذكره في القسم الثاني من الكتاب الذي يضم الألفاظ التي خطأها بعضهم وهي صحيحة.

وما ذكرناه وَشَلٌ مما تضمُّه كتب التصحيح اللغوي، ولو أراد القارئ مزيداً لعددنا من الأمثلة مالا يعجزنا وما يُمِلله. وعلى أي حال فكتب التصحيح اللغوي مبذولة لمن أراد وهي بضاعة مزجاة. ولكن الواضح أن تلك الكتب على كثرتها لم يكن لها أثر يذكر في تحسين الأداء اللغوي لما ذكرنا من الأسباب، حتى إن بعض المصحِّحين كان يقع في الخطأ الذي سبق أن نبَّه عليه، من ذلك أن اليازجي كان يخطِّئ جمع (مَجْد) على أمجاد، لأنه مصدر، والمصدر لا يجمع إلا إذا سُمِع، بحسب بعضهم، ومع ذلك فقد جمع (غَلَط) على أغلاط وهي كذلك مصدر لم يسمع جمعه!!

والعلة في ذلك واضحة، إذ سار اليازجي في تخطئة (أمجاد) على قواعد بعض النحويين، وسار في استعماله (أغلاط) على سلائق اللغويين.

ولا نكاد نجد القوم متفقين على ما خطَّأ بعضُهم، فما من كلمة أو عبارة خلافية حُسِمتْ لصالح فريق، والأصل في هذا كما قدمنا أن ثمة فريقاً يتشدد فلا يقبل إلا ما صح عنده بالسماع والنَّقْل ولو كان سماعه واستقراؤه ناقصاً، وفريقاً آخر يتسمَّحُ، إما لأنه وصل إليه ما لم يصل إلى غيره، أو لأنه يُحَكِّم

مع السَّماع والنقل قوانينَ التطور اللغوي كالمجاز والتضمين والشيوع، وهي أبوابٌ واسعة في العربية لا يدرك شأوها.

ومما زاد الطينَ بِلَّةً دخولُ بعض الهواة على التَّصْنيف في التصحيح اللغوي، علماً بأن مثل هذه المهمة لا يجوز أن يتصدَّى إلا مَنْ قد تضلَّع من علوم اللغة العربية، وصار بمنزلة الحَكَم خبرةً وحِياداً. كما دخل الحَلَبَةَ بعض المتفقهِّين الذين تجاوزوا التخطئة والإجازة إلى التحريم والتحليل مُدَشِّنين سَلَفيَّة لغوية ترفض أن يقال عن المتوفَّ: (المرحوم فلانُ) والصواب عندهم: (فلانٌ رحمه الله)، بحجة أننا استبقنا تقرير الرحمة وهي لله وحده سبحانه. ولكنهم نَسُوا أن العرب تُسمَّى اللديغ سليماً، وتقول للذاهب للجهاد: (منصوراً) تفاؤلاً، وتقول للمريض: (مُعَافَى)، مع أنه لا أحد يُنْكِر أن هذه كلَّها في علم الله وحده وتقديره. فالله المستعان! ولم يعد سبب الخلاف بين المحدَثين هو السَّماع بعد أن يَعْدَ عهدهم به، بل صار سببُه اختلافَ مرجعياتهم، فبعضهم يُعَوِّل على أقوال النحاة، وثان على أقوال اللغويين، وثالث على لغة الأدباء، ورابع على آراء الأصوليين، وخامس على المعاجم...

5- وأيًّا كان موقفنا من شروط الصواب ومسوِّغات التجويز، فلابُدَّ من أن يضاف إلى تلك الشروط والمسوِّغات شرطُ الشيوع والاستعمال.

لا نريد بهذا أن يكون الشيوع هو الأساس في الحكم على إجازة كلمة، ولكن تجاهله مخالف لمنطق اللغة التي **نعرف أن لها منطقاً خاصّاً لا هو بالقياسي دائماً ولا هو بالسَّماعي مطلقاً**، ومن ذلك:

أ- الأصل في كل صفة مشتَركة بين المذكر والمؤنث جواز تأنيثها أو تذكيرها فيقال: طويلٌ وطويلة، وأسمر وسمراء... ولكنّ العرب استعملت صفات بالتأنيث دون التذكير، فقالت (نَكْراء) ولم تقل (أنكر)، وقالت (فتاة عذراء) ولم تقل (فتى أعذر)، وبالمقابل فقد قالت (رجل أشأم ولم تقل امرأة شأماء)، وقالوا (ضَرَّاء) ولم يقولوا (أَضرّ).

ب- الأصل أن الصفة إذا أطلقت دلت على من اتصف بها ذكراً كان أم أنثى، ولكن العرب قالت: «العوكل: المرأة الحمقاء.. والرَّجل القصير الأفجح»، وقالت: «العُلَطُ: الطِّوال من النوق والقِصار من الحمير!!».

ج- من دلالة بناء (تَفَعَّل) الاتصاف بالشَّيْءِ واكتسابُه نحو (تعبَّد وتعلَّم)، ولكن هذا البناء جاء في كلمات بعكس دلالتها القياسيَّة المعروفة: فتأثَّم يعني: ابتعد عن الإثم، وتحَرَّج يعني: ابتعد عن الحرَج، مما جعل الأزهري صاحب تهذيب اللغة يقول: «وهذه حروف جاءت معانيها مخالفة لألفاظها».

د- القياس في تصغير أزهر: (أزيهر)، ولكن العرب قالت معه زُهَيْر، وشاع أكثر. والقياس في التفضيل من الخير والشر (أخير وأشرّ)، ولكن العرب قالت معها، (خَيْرٌ وشَرٌّ) وشاعا أكثر.

هـ- قد تشيع الصيغة المفضولة لكلمة ويُقَصِّر حظُّ الفُضْلى:

- شاعت كلمة (الشَّعْر) بسكون العين وهي مرجوحة (بالشَّعَر) بفتحها.

- شاعت كلمة (الفَرْع) للقِسْم، بسكون الراء وهي مرجوحة (بالفَرَع)، بفتحها.

- شاعت كلمة (الوَحْل) للطين، بسكون الحاء وهي مرجوحة (بالوَحَل) بفتحها مما جعل الأزهري يقول عنها: «هي لغة رديئة».

ومن الجدير ذكره أن كل تجويزات مجمع القاهرة كان من مسوغاتها القياسُ أو الشيوع، فقد أقرَّ المجمع المذكور (من سنة 1934 إلى سنة 1987) ما يزيد على ثلاث مئة وعشرين كلمة كان غلبةُ الشيوع وراء معظمها من مثل: (القُنْبلة) للقذيفة المتفجرة دون أن يكون لها أي صلة بدلالتها التراثية، وكلمة (التأميم) بمعنى جعل الشَّيْء مُلْكاً للأمَّة، و(المقاول) بمعنى متعهِّد العمل. وما أُقِرَّت تلك الكلمات عن عبثٍ، وإنما عن بحث وتقصٍّ وموازنة بين أحكام القواعد الأصولية وضرورات الاستعمال ودواعي الشيوع. فهل نضرب بكل

تلك الجهود عرض الحائط لأن هذه الكلمة لم ترق للغويّ، وأن تلك اعترض عليها لغويٌّ آخر؟ لا يعني كلامنا هذا تعظيمَ شأنِ من جَوَّز، ولا الحطَّ من عِلْم من اعترض، فهما تياران قديمان في لغوِيِّنا. أما أن يُزْرَى بجهود مؤسسات لغوية عريقة وجادَّة وأن يَحْمل عليها حتى بعض من لم يقرؤوا قراراتها، لا لشيْءٍ إلا لأن فلاناً من المتشددين لا يجيز ما أجازت، فليس هذا مما يخدم اللغة وتطورها ونماءها.

6- لا يختلف كلا الفريقين على أن متطلبات الحياة المعاصرة تُلْجِئنا إلى إدخال دلالات جديدة لمفردات قديمة أو إدخال مفردات جديدة لدلالات ومفاهيم جديدة. ومن ذلك على سبيل المثال:

- ليس في معاجم العربية (سَجَّل) بمعنى (كتب وقيَّد)، إنما فيها: «السِّجلُّ: الصَّكُّ، والتسجيل الاستيثاق.» فهل نستطيع اليوم الاستغناء عن الفعل (سجَّل) وسائر تصريفاته في استعمالاتنا الإدارية والتجارية؟

- ليس في دلالة الفعل (دَفَع) ما يدل على تسديد ثمن البضاعة أو الأجر، وهي الآن طاغية على الاستعمال، ويندر اليوم من يتعاطى بدائلها: (نَقَد وسَدَّد وأدَّى)؛ فهل بإمكان اللغة المعاصرة الاستغناء عنها؟

- ليس في اللسان (القَشَّة) بمعنى العُوَيْد الصغير من جذوع القمح أو

الشعير، والمثل الشائع بين الخاصة للدلالة على السبب المباشر للأمر يقول: (هو القشَّة التي قصمت ظهر البعير). فهل يمكن الاستغناء عنها في حقل الزراعة والنبات والبيئة؟

– ليس لكلمة (المحاضرة) في العربية التراثية ما نطلقها عليها اليوم من معنى (الدرس أو مجلس العلم)، فهل بإمكاننا الاستغناء عنها أو إقفالُ معاجمنا الحديثة دونها، وهل في فتح الأبواب لها ما يَشين؟

ونستطيع أن نعدِّد المئين من الكلمات التي تحتاج إلى إقرار دلالات جديدة لها، والمئين من الدلالات التي تحتاج إلى مفردات وكلمات جديدة لها، وهي كلمات أو دلالات فرضتها ضرورة الاستعمال ودواعي الاتصال وعَمَّمها الشُّيوع والسَّيرورة.

• إننا بعد ما قدمنا من مصارحات **ندعو إلى مصالحة بين المتشددين والمتسمِّحين من اللغويين، جوهرها أن يخفِّف المتشدِّدون من تشدُّدهم، وألاَّ يخطِّئوا كلَّ مالا يروقهم أو لا يجدون له وجهاً عندهم، بل يَعُدُّونه جوازاً ورُخْصة لمن أرادَ. وألا يَشْتطَّ المتسمِّحون في تجويزهم ما يخالف خصائص اللغة ومقتضيات التطوير والتنمية اللغوية.** أي «يجب التفريق بين ما هو خطأ وانحرافٌ،

وما هو توليد وتجديد وتطوُّر، فكلاهما حَدَثٌ جديد في اللغة وتبديلٌ في بعض ظواهرها، ولكن الخطأ تبديلٌ يخالف خصائص اللغة والتطور، وسنن نموِّها، وناموس حياتها، وقواعد فطرتها ويُخلُّ بنظامها. أما التجديد والتطور فهو تبديل وإحداثٌ يجري وفقاً لسننها، وينساق مع فطرتها، وينقاد لقواعدها ويوافق روحها وخصائصها.. **إن إحياء اللغة منوط بتحريرها من الجمود والعقم من جهة ومن الفَوْضى والخروج على قواعد اللغة من جهة أخرى**».

نحن لا نريد – وليس بمكنتنا – تذويب تلك الخلافات، ففي التَّنَوُّع والتعددية غنى للغة عامة، وللبحث اللغوي خاصة، ولكننا نريد أن يَتَقَبَّل كل طرف آراء الطرف الآخر على أنها جائزة، وإن كانت مرجوحة في نظره، وأن يكون موقف اللغويين كموقف الفقهاء في مقولتهم المشهورة: «مذهبنا صواب يحتمل الخطأ ومذهب مخالفنا خطأ يحتمل الصواب». فإذا كان اختلافُ الفقهاء رحمةً للناس كما يقال، فليكن اختلاف اللغويين كذلك، فيشفع لنا بعضهم فيما يخطئنا فيه آخرون، وليكن شعارنا (**ألاَّ نُخَطِّئ أو نحكم بالشذوذ على ماله وجه من القياس**). **وعلى حد عبارة** «**ابن السيد في الاقتضاب: لا يُقال بشذوذ ما وُجد له وجه قياس**». ما نريده ألا ينتقل

الخلاف إلى اختلاف فنزاع فصراع – يُجهِّل فيه بعضُنا بعضَنا الآخر ويُسَفِّه فريقٌ منا الفريق المقابل، بل نكتفي من الخلاف بتبيين وجهة النظر التي يؤدي إليها بحثُنا على أنها لغة راجحة وفُضْلى، وأن غيرها مفضولٌ وليس أكثر، «**لأن ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم**»، ولعلَّ من هذا الأفق كان يُطِلُّ الكسائي عندما قال: «**على ما سمعْتُ من كلام العرب ليس أحدٌ يَلْحنُ إلا القليل**».

أليس من المؤسف أن نتخاصم حول صوابيّة (حاسوب وحاسب وكبتار ونظَّامة) حتى فرَّ الناس إلى استعمال كلمة كمبيوتر؟

أليس من السُّخف أن نتراشق التَّجهيل حول ضبط (كُلُّ عام وأنتم بخير، وكُلَّ عام وأنتم بخير، وأنتم بخير كل عام...) حتى إننا لنكاد نُفْسد بها فرحة العيد. وأخيراً، أليس صحيحاً ما يقال **من أن من أسباب انتشار العامية تشدُّدَ اللغويين؟**

وبعد فنرى أننا في كل ما ذكرنا في هذا الباب لم نبتدع جديداً، وآيةُ ذلك ما رُوي من أن رجلاً قال للخليل: «**أخبرني عما وَضَعْتَ مما سَمَّيْتَه عربيَّة أيَدْخُل فيه كلام العرب كله؟ فقال لا، فقال: كيف تصْنَعُ فيما خالفَتْك العربُ فيه وهم حُجَّةٌ؟ فقال: أحملُ على الأكثر، وأسمِّي ما خالفني**

لغات». كما أن القاعدة اللغوية الأصولية تقول: (**إنَّ لغاتِ العرب كلَّها حُجَّة**)، فلنجوِّز ما نراه مرجوحاً مادام له وجه في لغة من لغاتهم.

وهذه على سبيل المثال ألفاظٌ شائعة مطعونٌ فيها لدى بعضهم، فهل نستطيع الاستغناء عنها؟

- القَيِّم (النَّفيس)
- التقاليد
- الانضباط
- التطويع
- المحاضرة
- الجامعة
- التهريج
- التشخيص
- التَّجسيد
- ساهم – مساهمة
- تجّمْهر
- الظاهرة
- الكتلة
- الجلطة
- تنموي

- تربوي
- تعبوي
- جبهوي
- وحدوي
- تجميد الأموال
- المؤشِّر
- التَّأشيرة
- قُنبلة
- الجيل
- السَّميك
- التأميم
- التدويل
- التَّصنيع
- التركيز
- الشهيَّة

- الثقافة
- قَصْف المدافع
- أثاث البيت
- الجَرْد
- التصفية
- التَّوعية
- الكوز
- الجسر
- الرصيف
- الواسطة
- أنجب ولداً
- مليء بمعنى مملوء
- كل عام وأنت بخير
- التوصيف
- المواصفات

– عديدة	– التَّسْييس	– الهروب (بدل الهرب)
– المديونية	– مصداقية	– الصُّمود (للثبات)
– عزَفَ لَحْناً	– التَّصَحُّر	– التأرجح (بدل التَّرَجُّح)
– أمعن النظر بمعنى أنعم	– التَّحْديث	– الأُقْصوصَة
– التَّكلفة	– التَّطبيع	– المُنتزه
– التَّسَيُّب	– المشبوه	– سار عبر البحار
– الأنشطة	– المرابي	– سَداد الدين
– المنضدة	– مُرْبك	– استجمع قواه
– الموسوعة	– إشهار	– اسْتَعْرض
– فحص بمعنى اختبر	– تَشْجُب	– اسْتَقْطَب
– العمالة (للعمال)	– البَرْمَجة	– رصد مالاً
– شَطَف	– تكاتفوا	– القيد (بمعنى التقييد)
– الحسَّاسية الشَّفَّافية	– الفَشَل	– الصُّدْفه (للمصادفة)
– الأنانيَّة	– الغيرية	– التَّصويب (التصحيح)
– الفَعَّاليَّة	– السِّباكة (حرفة)	– الأمسية (بدل الأمسيَّة)
– كَسُول	– الواسطة	– شَفُوف
– اللصق واللاصق	– اسْتَهدَف	– تغطية الخبر
– الحياد والتحييد	– التَّعْتيم	– أمام خيارين
– تمشيط المكان	– انعدم الشيء	– أكَّد على
– التحوير بمعنى التغيير	– أعدَمَ المجرمَ	– تَحْجيم

- طَمَّن (هَدَّأ)	- المْنهجة	- يَهْدف إلى
- الطَّابق (للبناء)	- زهور (أزهار)	- أضرب وإضراب
- الزَّفرف والرفراف	- تَماهَى	
- الجَدْوَلة	- انْعَدَم	

الثالثة: المصالحة بين دعاة التعريب وأنصار التغريب في التعليم:

ما نعنيه بالتعريب – هنا – التعليمُ بالعربية في المراحل الدراسية كافة، ولا نعني به ما قد يتبادر إلى أذهان بعضهم من معنى سياسيٍّ تُشْتَمُّ منه رائحةُ تعصُّب قومي. كما نعني بالتغريب جعلَ اللغة الأجنبية لغة تعليم في مدارسنا وجامعاتنا، لا ما قد يتبادر إلى أذهان بعضهم من معنى سياسي تُشْتَمُّ منه رائحة التبعية والـلا قومية، لأن بحث المسألة بغير هذين المفهومين اللذين ذكرنا، يدخل في إطار السياسة، ونحن نصر هنا على البقاء في إطار اللغة. وعلى الرغم من التداخل بين ما هو سياسي وما هو ثقافيّ ولغويّ، فإننا نحاول أن ننأى بأنفسنا في هذا المقام عن ذلك التداخل ما أمكننا النأي. ولسوف يأخذ البحث في هذه المسألة منحىً فكرياً ثقافياً أكثرَ منه لغوياً صرفاً كما في المسألتين السابقتين.

وهذه المسألة الإشكالية من أبرز القضايا الثقافية المعاصرة، وطالما احتدم

النزاع بين دعاة التعريب وأنصار التغريب مما جعل الإشكالية مزمنة تراوح في مكانها لا تريم.

وأنا مقدِّم بين يدي هذه المصالحة المصارحات التالية:

1– اللغة العربية – بالنسبة إلى العرب– هويَّةٌ ووجود ثقافي وحضاري. ولا معنى لأي تقدُّم علميّ أو تقانيّ إذا خسرنا وجودنا الحضاري المتمثل أولاً باللغة. فلم يبق لنا نحن العرب من جامع يجمعنا – بعد ضروب الاختلافات حول كل شيء– إلا اللغة العربية. إنها الحصن الأخير للدفاع عن وجودنا كأمة. أما الذين يربطون الهويَّة بعناصِر أخرى فهم يحيلون على خواء. والمعروف أنه لا يُنسب إلى الأمة من حضارةٍ أو ثقافةٍ إلا ما كُتِب بلغتها، إن علوم ابن سينا من مكونات الحضارة العربية الإسلامية، ليس لأن الشيخ الرئيس كان عربياً – ولا يضيره ألاَّ يكون كذلك، فهو مفخرة لقومه ولنا– بل لأنها كُتِبت بالعربية. في حين يُعَدُّ كتاب (النبيّ) لجبران خليل جبران من مكونات الحضارة الانكليزية، ليس لأن مؤلفه انكليزي، بل لأنه كتبه باللغة الانكليزية أصلاً، بينما تُعَدُّ كتبه الأخرى التي كتبها بالعربية من الثقافة العربية. الحضارة لغة، والثقافة لغة. ترى لو لم ينقل أجدادنا العلوم إلى العربية، هل كان بإمكاننا أن نجد في كتاب سارتون الشهير (مقدِّمة في

تـاريخ العلـم) نحـوَ خمسـين عَلَمـاً مـن رواد الحضـارة الإنسـانية يُحْسَـبون للحضارة العربية، وأن يُطلق على النصف الأول من القرن الثالث عشر عصرَ الترجمة من العربية إلى الأوربية.

ويندر أن نجد أمة كان لها حضارة بغير لغتها، وإذا كان لها ذلك فسوف تحسب إنجازاتها لصالح حضارة الأمة التي كُتِبَتْ بلغتها.

إن الحفاظ على وجود الأمة مقدَّم على أي مطلب آخر وهو فَرْض عَيْن، إذا خسـرنا التقـدم العلمـيّ فقـد نسـتدركه ولـو بعـد حـين، ولكـن إذا خسـرنا وجودنا كأمة فلن تعود لنا أبداً، وإذا خسرنا لغتنا هويتنا فمن نكون؟ لن يبقى لنـا اسـم إلا (شـعوب الشـرق الأوسـط، أو شـعوب شمـالي أفريقيـا)، وهـو مـا يسعى إليه من لا يريد لهذه الأمة البقاء.

2– إن التقدُّم العلمي والتقاني لهذه الأمة هو هدف كُلٍّ من الفريقين ومطمحُهما. إذ الحفاظ على الأمة وتلبية احتياجاتها واجبٌ، ومالا يتم الواجب إلا به فهو واجب. ولكن دعاة التعريب يرون أن توطين العلم بلغة المجتمع هو الطريق الأمثل لبلوغ تلك الغاية، في حين يرى الفريق الآخر تَلَقُّفَ العلم بلغته هو الطريقَ الأسرعَ إلى ذلك. إننا نبغي من هذا أن نرفع الإصْرَ عن الفريقين، فلا يجوز التشكيك في عقلانية وعلميَّة وتقدميَّة من يدعو إلى التعريب، كما لا يجوز التشكيك في قوميَّة أو وطنيَّة من يدعو إلى التعليم بالأجنبية، فكلاهما

يهدف إلى التقدم العلمي والحضاري لهذه الأمة، ولكن بوسيلة يراها أقرب إلى الصواب، وطالما تراشق الطرفان هاتين التهمتين في منازعاتهما.

3- إن الحل النهائي لإشكاليَّة التعريب أو المصطلح هو أن نصبح منتجين للعلم والتقانة، إذ المعروف أن الأمم المتقدمة – غربيَّةً وشرقيَّةً – قد سبقتنا وفرضت علومها وإنجازاتها ومصطلحاتها، ونحن بحاجة إليها وإلى لغاتها، وسوف تظل مستوردين للغات تلك الأمم ومصطلحاتها مادمنا نستورد منها العلم والتقانة، ولن تحل إشكالية التبعيَّة الثقافية عندنا إلا بحل إشكالية العلم العربي والتقانة العربية، فالاستقلال اللغوي يتطلب الاستقلال العلمي، ليس بمعنى الانعزال عن علوم الآخرين بل أن يكون لنا علماؤنا الذين يفكّرون بالعربية ويصطلحون بالعربية ويكتشفون بالعربية. ولكن **إذا كنا لا نرضى أن يُضَحَّى بالعلم على مذبح اللغة فإننا لا نرضى أن يُضَحَّى باللغة على مذبح العلم**، لا يجوز أن نجعل الأمرين متناقضَيْن، بل نجعلهما متكاملَيْن.

4- ليست لغة التعليم هي التي تصنع التقدم أو تعرقله، فالقائلون بربط التقدم العلمي والمعرفي باللغات الأجنبية واهمون، والقائلون بربط التقدم العلمي باللغة الوطنية وحدها واهمون أيضاً، ومصداق قولنا أن في الوطن العربي أقطاراً تدرس باللغة الأجنبية من المرحلة الابتدائية وحتى الدراسات العليا، وأقطاراً تدرس العلوم بالعربية في مراحل التعليم كافة، فما وجدنا المتعلمين

باللغة الأجنبية يبزُّون أقرانهم من المتعلمين بالعربية ولا العكس، ذلك أن التقدم العلمي والتقاني حصيلة بيئة علمية متكاملة من أهم عناصرها العقلانية والموضوعية والحرية، وقيم الإبداع والتجديد والفرادة..

5– إذا كانت حُجَّةُ أنصار التعليم باللغة الأجنبية التسهيلَ على الطلبة في متابعة الدراسات العليا باللغة الأجنبية، وهو ما رآه 58٪ من أساتذة كلية العلوم في جامعة الكويت بحسب دراسة ميدانية، فإن حُجَّةَ أنصار التعليم بالعربية التسهيلُ على الطلبة في استيعاب المادة العلمية، وهي حُجَّة أقرَّتْها الجامعة الأمريكية في بيروت، إذْ بيَّنت دراسة ميدانية فيها أن طلابها الذين درسوا مقرّراً بالعربية استوعبوا 76٪ من المادة العلمية، في حين استوعب الذين درسوا المقرَّر نفسه باللغة الأجنبية 60٪ منها. وأكدَّ هذه النتيجة دراسة في جامعة الإمارات العربية المتحدة أظهرَتْ أنَّ 83٪ من الأساتذة فيها يرون أن الطلاب أقدر على استيعاب المادة المدروسة باللغة العربية.

أما عن متابعة الدراسات العليا في الجامعات الغربية، فقد ذكرت دراسة أنه تقدم عام (1997) م إلى امتحان دخول الجامعات الأمريكية (1052) طالباً من كل البلاد العربية ومعظم هؤلاء ممن درسوا باللغة الانكليزية في جامعاتهم العربية، فكانت نسبة الناجحين هي 15٪ من المتقدمين. ولكن تبيَّن في الدراسة نفسها أن الدرجات التي نالها الطلبة المعرَّبون الذين تخرجوا من

الجامعات السورية أعلى قليلاً من درجات زملائهم العرب، مع أن المعرَّبين قدَّموا الامتحان باللغة الانكليزية.

وإذا كانت حُجَّةُ أنصار التعليم بالأجنبية أن التعليم بالعربية يُبْعِد الباحثين والأساتذة عن المشاركة في البحث العلمي، فإن دعاة التعريب يميلون إلى إحصائيات البنك الدولي – بما لها وما عليها– والتي تبيِّن «أن الباحثين والعلماء في البلدان العربية في مجموعها قد نشروا (3416) بحثاً أو مقالاً علمياً في عام (1999) م مُقابل قيام العلماء والباحثين في كيان الاحتلال الإسرائيلي بنشر (5052) مقالاً أو بحثاً علمياً في العام نفسه». مع أن الإسرائيليين درسوا العلوم بلغتهم العبرية، وأن معظم العرب درسوها باللغات الأجنبية، ناهيك بالفارق العددي الضخم بين الطرفين. وبالطبع فإن للبحث العلمي شروطاً أخرى أهمها التمويل والبيئة العلمية، ولكن هذا الإحصاء ينزع ورقةً من يدِ مَن يريد أن يربط البحث العلمي باللغات الأجنبية.

ويجدر التنبُّه إلى نقطة هامة يتداولها بعضهم، هي أن التعلُّم باللغة الأجنبية ذو فائدة ومردودٍ لصاحبه، وهو قول لا يخلو من الصحَّة، ولكن الأمَّة ككل هي التي تخسر. ومما لاشكَّ فيه أنه إذا تعارضت مصلحة الفرد مع مصلحة الجماعة، فإن مصلحة الجماعة هي الخيار الأفضل.

6– لابد من الإقرار بأن التعريب ما يزال مسألة خلافية عميقة في

المؤسسات التعليمية العربية وأن فريقاً من أساتذة الجامعات ومن المثقفين لسبب أو لآخر تعارض التعريب وإن بدرجات متفاوتة. ففي دراسة أجريت في جامعة الإمارات العربية تبيَّن أن 41,2٪ من الأساتذة يرون أنه ليس ثمة قناعة لدى مؤسسات التعليم العالي بالتعريب. وفي جامعة الكويت دلت دراسة أخرى أن 55٪ من أساتذة كلية العلوم فيها هم مع التعريب، ولا تختلف هذه النسب كثيراً عن مثيلتها بين الطلبة أنفسهم. لا نريد الخوض في العلل والأسباب، **ولكن الواضح أن المسألة لم تحسم بعد أربعين سنة من قرار المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بجامعة الدول العربية بأن يكون عام (2000)** م هو عام التعريب الكامل في الجامعات، وبعد أكثر من ثلاثين سنة على قرار المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي بتعريب التعليم الجامعي. وإذا كانت الحال كذلك في جامعات لم تُحْسم فيها مسألة التعريب بَعدُ، فإننا لا نعدم في الجامعات المعرَّبة –كما في السورية والسودانية– أصواتاً ترتفع بين الفينة والأخرى تنعى تدنِّي المستوى العلمي فيها وانقطاعها عن التواصل العلمي العالمي.

- وبعد... فإذا كان لا غنى لنا عن اللغة العربية لحفظ هويتنا ووجودنا، ولا غنى لنا عن اللغات الأجنبية لتحصيل علوم العصر والتواصل مع منتجيها، وإذا كانت حُجَجُ كُلٍّ من فريقي دعاة التعريب وأنصار التغريب تَتَخارَجُ فينفي

بعضها بعضها الآخر، وإذا كان لا أحد يعارض تدريس العلوم الإنسانية بالعربية، **فلنتصالح على طريقة وسطى تقوم على التعليم بالعربية في كل المراحل ما قبل الجامعية، وأن يكون التعليم الجامعي في الكليات العلمية مزدوجاً، لا نعني بالازدواج أن يكون ثمة شعب معرَّبة وأخرى مغرَّبة بل أن تكون العربية لغة التعليم الأساسية فيها، على أن يدرس الطلاب 30٪ من المقررات العلمية أي مقرَّرين باللغة الأجنبية بصورة تامَّة ويقدمون الامتحان بها كذلك، وبذلك يجمع الطالب بين إتقانه العلوم بالعربية والأجنبية. أما في الكليات الإنسانية فيدرس الطالب 15٪ من المقررات باللغة الأجنبية كذلك، أي مقرراً واحداً كل عام .** وبذلك نكون قد جمعنا بين الحسْنَيَيْن. وتقتضي مثل هذه الطريقة أن يُدَعَّم تدريس اللغات الأجنبية في المدارس الثانوية تأسيساً، لتمكين الطالب من متابعة مقررات جامعية بها.

الفَصْلُ الثَّانِي

جهود مجامع اللغة العربية في التَّيْسير اللغوي

أدى تطـوُّر أسـاليب التعبـير في العصـر الحـديث إلى ظهـور كلمـات جديدة من أفعال وأسماء بدلالات محدَثة أو على أبنية مستحدثة لم ترد في كتب الصرف، وكان للغويِّين وأساتذة اللغة في الجامعات مواقف متباينة منها، فبعضهم وافق على صيغ الاستعمالات الجديدة، وبعضهم عارضها بدرجة أو بأخرى. فكثرت مصنَّفات التصحيح اللغوي حتى أربت على الخمسين كتاباً ومعجماً، مما أدَّى إلى بَلْبَلة لغوية، أضيفت إلى مشكلات اللغة العربية المعاصرة، فما يعدُّه لغويّ صحيحاً، أو ما يقرُّه أستاذ جامعي، يعارضه زميله فيه. وقد تصل المعارضة إلى حدِّ التلاسن، وإلى انقسام بين طلبتهم تعصُّباً غالباً. فكان لابُدَّ من قيام جهة علميَّة حياديّة ومسؤولة، للنظر في الأوضاع الجديدة الشائعة والخلافية، وإقرار ما يصحُّ وتقبله اللغة منها، وردِّ ما لا سند له في أصول اللغة وقواعدها.

ولاشكَّ في أن أولئك المصحِّحين اللغويين يستحقون الشكر على ما بذلوه من جهد، أصابوا فيه أم أخطؤوا ولكنَّ الجهود الفرديَّة – على قيمتها– قد لا تبلغ من الدقَّة والعلمية والاستقصاء ما يتوفَّر للجهود

الجماعة المؤسسيَّة، ونعني بها هنا مجامع اللغة العربية في الوطن العربي، وبخاصة مجمعي دمشق والقاهرة اللذين جعلا من دراسةِ الألفاظ والأساليب والتراكيب المولَّدة والإفتاءِ فيها، من مهامهما الرئيسيَّة.

ومن الملاحظ أن هذين المجمعَيْن كانا أقرب إلى التيسير والتسمُّح منهما إلى التشدُّد والتَّصعُّب. وما ذلك لرغبة في التسهيل ولموافقة الجديد الشائع من الكلم، بل انطلاقاً من أصول اللغة العربية، وتفعيلاً لخصائصها في التوليد اللغوي والتنمية اللغوية.

وقد توزَّعت جهود المجامع على مناحٍ:

الأول: النظر في الكلمات الخلافية بين المصحِّحين اللغويين أو الباحثين، مما هو منشور في كتب التصحيح اللغوي المعاصرة.

الثاني: دراسة الكلمات الجديدة التي لم توردها المعاجم القديمة كلياً، أو أنها لم توردها بدلالاتها المحدثة.

الثالث: دَفْع توهُّم عاميَّة بعض الكلمات التي يتحاشاها الكتاب والمتكلمون، مع أنها فصيحة.

ويمر اتخاذ القرار العلمي اللغوي في المجامع بمراحل:

1- إدراج الكلمات المراد دراستها لاتخاذ قرارات فيها، ضمن الخطَّة

السنوية لعمل لجنة الأصول أو لجنة الألفاظ والأساليب.

2- يقدِّم عضوٌ أو أكثر من أعضاء اللجنة المختصَّة في المجمع مذكَّرة هي بحث في الكلمة موضوع الدراسة تتضمَّن المسألة أو الإشكال في الكلمة أو العبارة، ثم رأيه في المسألة واقتراح القرار الذي يتوصَّل إليه بعد التعليلات العلمية المستقراة من كتب النحو واللغة والأدب والتراث، ومن كلام الأبيناء من المعاصرين، وتأتي الدراسة في عدة صفحات غالباً، مُوَثَّقة من المصادر والمراجع.

3- تُعْرض مذكِّرة البحث على اللجنة العلمية المختصَّة مجتمعة، فتناقش كل كلمة أو تركيب على مدى جلسة أو أكثر، ثم تصوغ اللجنة القرار الذي يتفق عليه أعضاؤها جميعاً أو الأغلبية منهم وترفعه إلى مجلس المجمع الذي يناقشه فيتخذ فيها قراره بالقبول أو الرد أو الإرجاء إلى دورة قادمة.

4- تُرْفَع قوائم الكلمات والتراكيب التي يقرها المجلس على المؤتمر العام للمجمع الذي ينظر فيها، وله حق القبول أو الرد.

فإذا أُقرَّ اللفظ أو التركيب في المؤتمر صار قراراً علمياً ملزِماً رسمياً للمجمع الذي أقرَّه، وأدبياً للمجامع التي حضر ممثلوها المؤتمر.

وبعد أن تُعرض القرارات في مؤتمر اتحاد المجامع اللغوية وتوافق عليها،

تصبح قرارات ملزمة لها جميعاً، ومادَّة لغوية عربية مآلها دخول المعجم العربي بأبنيتها الجديدة أو دلالاتها المُحْدَثة.

وقد رمينا من هذا التفصيل في اتخاذ القرارات اللغوية إلى تبيين الجهود التي تبذل فيها وإلى أنَّ تخطئتها ليس بالأمر السهل على أيِّ أحدٍ، على ما كان عنده من العلم والمعرفة. لا يعني كلامنا أن القرار المجمعي اللغوي منزَّه عن الخطأ، بل يعني أن الجهود العلمية الجماعية أوفر حظّاً من البحث والاستقصاء، وأقل عرضة للزلل. وهذا ما يجعلنا نرجِّح اجتهادات المجامع على ما سواها من اجتهادات الأفراد من العلماء.

ونعرض فيما يلي لبعض القرارات اللغوية في كُلٍّ من مجمعي دمشق والقاهرة، ويلحظ فيها ميلُ المجمعَين إلى التيسير لرفع الحَرَج عن المتكلِّمين والكتَّاب، بخلاف بعض اللغويين المتشددين الذي يتوجَّسون خيفة من أي جديد، متوهِّمين أن في ذلك تفريطاً في اللغة وثوابتها. ولعلَّ تصعُّب المتزمِّتين والمتشدِّدين من أظهر أسباب عزوف كثير من المتكلمين عن استعمال العربية في أحاديثهم، وجنوحهم إلى العاميَّة تحسُّباً من تخطئة من يعرف ومن لا يعرف.

على أنه لابُدَّ من التنبّه لأمر هام، وهو أن قرارات المجامع هي قرارات تجويز لا إيجاب، فإذا أراد كاتب استعمال العبارة المعجمية القديمة، فله ذلك،

كأنّ يرغب عن استعمال عبارة (يتوجَّب عليَّ الحضور) إلى عبارة (يجب عليّ الحضور). أو أن يَرْغب عن عبارة (أمْعَن النظر) إلى (أمْعَن فيّ النَّظر).

أولاً: نماذج من قرارات مجمع اللغة العربية بدمشق

جواز قولهم: بَرَّر وتبرير

- **المسألة:** يشيع في الاستعمال اللغوي المعاصر الفعل (بَرَّر) بمعنى سوَّغ أو عَلَّل، وكذا مشتقاته من نحو (تبرير ومبرِّر) ويخطئها بعضهم لأنه ليس للفعل هذه الدلالة في المعاجم القديمة.
- **القرار:** جواز قولهم (بَرَّر) بمعنى سوَّغ أو عَلَّل، وإضافة هذه الدلالة إلى المعجم.

مجلة مجمع دمشق مجلد 88/ 1

تَبَنَّى

- **المسألة:** يشيع في الاستعمال اللغوي المعاصر للفعل (تَبَنَّى) ومشتقاته بمعنى: اهتم بالشيء وأخَذَ به وناصره. ويخطئه بعضهم، لأن هذه الدلالة لم ترد للفعل (تبنَّى) في المعاجم، وما ورد له هو (اتخاذ الابن).
- **القرار:** جواز قولهم (تبنَّى الشيءَ) بمعنى اهتمَّ به ورعاه وأخذ به وناصره، وإضافة هذه الدلالة إلى المعجم.

مجلة مجمع دمشق المجلد 88/ 2

بَهِت وباهِت

- **المسألة:** يشيع في الاستعمال اللغوي المعاصر الفعل (بَهِت) واسم فاعله (باهِت)، بمعنى اللون الذي فقد لمعانه أو شحب، ولم ترد لهما هذه الدلالة في المعاجم القديمة.
- **القرار:** جواز قولهم: (بَهِت اللون)، بمعنى شَحب وفَقَد لمعانَه وزَهْوَه، وكذا (باهِت) بمعنى شاحب وفاقد اللمعان، وإضافة هذه الدلالة إلى المعجم.

مجلة مجمع دمشق المجلد 88/ 2

البالة

- **المسألة:** يطلِق المحدثون كلمة (البالة) على حزمة الثياب المستعملة، أو على الثياب المستعملة المستوردة غالباً، ويخطِّئها بعضهم لأنه ليس للكلمة هذه الدلالة في المعاجم القديمة.
- **القرار:** جواز قولهم (البالة) بمعنى حُزمة الثياب، أو الثياب المستعملة، وجمعها على (بالات)، وإضافتها إلى المعجم.

مجلة مجمع دمشق المجلد 88/ 2

ثَمَّن وتثْمين

- **المسألة**: يشيع في الاستعمال اللغوي المعاصر الفعل (ثمَّن) ومصدره (تثمين) بمعنيين هنا:

– تقدير ثمن الشيء.

– إيلاء الشيء أهمّية أو مكانة عالية.

- **القرار**: جواز قولهم (ثَمَّن وتثمين)، بمعنى قدَّر وتقدير قيمة الشيء، وبمعنى إيلاء أهميةٍ أو تقديرٍ للشيء. وإضافة هذه الدلالة إلى المعجم العربي.

مجلة مجمع دمشق مجلد 88/ 22

بِمَثَابة كذا

- **المسألة**: يشيع في الاستعمال اللغوي المعاصر عبارة (بمثابة كذا) بمعنى (بمنزلة كذا)، كما في قولهم: (هو بمثابة أخي) ويخطئها بعضهم، لأنه ليس الكلمة هذه الدلالة في المعاجم، وأن الصواب هو (بمنزلة كذا أو بمكانة كذا).

- **القرار**: جواز قولهم (بمثابة كذا) بمعنى بمنزلته أو بمكانته.

مجلة مجمع دمشق مجلد 88/ 2

تعريف (غير)

- **المسألة**: يشيع في الاستعمال اللغوي المعاصر تعريف كلمة (غير) بأل فيقولون (الغير)، ويخطِّئها بعضهم، ويرون الصواب تعريفها بالإضافة إلى الضمير أو الاسم، كأن يقال: (غير المذكورين، أو غيرهم).
- **القرار**: جواز تعريف كلمة (غير)، إذا كانت اسماً بمعنى (الآخر)، كأن يقال: (الإكراه حَمْل الغير على ما يكره).

مجلة مجمع دمشق مجلد 88/ 2

بما أنَّ: للتعليل

- **المسألة**: يشيع في الاستعمال اللغوي المعاصر التعليل بتركيب (بما أنَّ) في نحو قولهم: (بما أن صديقنا مريض فَلْنَعُده)، ويخطِّئه بعضهم، والصواب عندهم هو التعليل بكلمة (لَمَّا)، بأن يقال: (لما كان صديقنا مريضاً فلنعده).
- **القرار**: جواز التعليل بتركيب (بما أنَّ).

مجلة مجمع دمشق مجلد 88/ 2

تَوَجَّب ويتوجَّب

• **المسألة**: يشيع في الاستعمال اللغوي المعاصر فعل (توجَّب) ومشتقاته من نحو: يَتَوجَّب وتوجُّب، كما في قولهم: (يتوجَّب إعادة النظر في القرار) بمعنى يلزم ويتَحتَّم. ويخطئه بعضهم لأنه ليس لهذا البناء هذه الدلالة في المعاجم.

• **القرار**: جواز قولهم (تَوَجَّب) بمعنى تَحتَّم ولَزِم، وكذا مشتقاته، وإضافة ذلك إلى المعجم، والأولى أن يقال وجَبَ ويجب.

مجلة مجمع دمشق مجلد 88/ 3

احتاجَه واحتاج إليه

• **المسألة**: يشيع في الاستعمال اللغوي المعاصر عبارة (احتاج الشيء) بتعدية الفعل نفسه، ويخطِّئها بعضهم، لأن الفعل احتاج يتعدَّى بإلى. والصواب عندهم: احتاج إليه.

• **القرار**: جواز قولهم: (احتاجه) متعدياً بنفسه، على أن الأكثر في الاستعمال هو: (احتاج إلى).

مجلة مجمع دمشق مجلد 89/ 1

أحال إلى وأحال على

- **المسألة**: يشيع في الاستعمال اللغوي المعاصر قولهم: (أحال إلى الشيء)، ويخطِّئه بعضُهم، ويرى أن الصواب: (أحال على).
- **القرار**: جواز قولهم: (أحال على الشيء وأحال إلى الشيء).

مجلة مجمع دمشق مجلد 89/ 2

اعْتَبرَ الأَمْر صحيحاً

- **المسألة**: يشيع في الاستعمال اللغوي مثل قولهم: (اعْتَبَرَ الأَمْرَ صحيحاً)، بمعنى عدَّه كذلك. ويخطِّئه بعضُهم لأنه ليس للفعل (اعتبر) هذه الدلالة في المعاجم القديمة، والصواب: (عدَّ الأمر صحيحاً).
- **القرار**: جواز قولهم: (اعتبر الأَمْر صَحيحاً) ونحوه بمعنى عدَّه كذلك.

مجلة مجمع دمشق مجلد 89/ 4

استخدم بمعنى استعمل

- **المسألة**: يخطئ بعضهم عبارة مثل (استخدم العامل الآلة) أو استخدم المهندس خبرته)، ويرون أن الصواب هو: (استعمل العامل الآلة، واستعمل المهندس خبرته). لأن استعمال الفعل (استخدم) لغير

العاقل غير صحيح.

- **القرار**: جواز قولهم: (استخدم) بمعنى (استعمل) للعاقل ولغيره، وهي للعاقل أولى.

قرارات المجمع في الألفاظ والأساليب (1): 9

زُهُور – جمعاً لزَهْرة

- **المسألة**: يشيع في الاستعمال اللغوي كلمة (زُهور) جمعاً لزهرة، ويخطئها بعضهم لأن جمع (زهرة) هو أزهار، وأن بناء (فُعول) خاص بالمصدر نحو: دخول وخروج.
- **القرار**: جواز قولهم (زُهور) جمعاً لزهرة.

مجلة مجمع دمشق مجلد 89/ 3

اسْتَقَلَّ فلانٌ السيارةَ

- **المسألة**: يخطئ بعضهم عبارة (استقلَّ فلانٌ السيارة)، ويرى أنَّ الصواب هو (استقلَّت السيارةُ فلاناً) لأنَّ معنى (استقل) هو (حَمَل)، والسيارة هي التي تحمل الرجل وليس العكس.
- **القرار**: جواز قولهم (استقلَّ فُلانٌ السيّارة) [بمعنى ركبها للانتقال].

قرارات المجمع في الألفاظ والأساليب (1): 11

بَسَطَهُ ومَبْسوط بمعنى مسرور

- **المسألة**: يشيع بين المتكلّمين استعمال كلمتي (بَسَطَهُ ومَبْسُوط) بمعنى: سرَّه ومسرور، ويتجنبها كثيرون لتَوَهُّم عاميَّتها وعدم فصاحتها.
- **القرار**: فصاحة قولهم (بَسَطه) بمعنى سَرَّه، و(مبسوط) بمعنى مسرور، واشتقاقاتها.

مجلة مجمع دمشق مجلد 88/ 1

أكْثَر من واحد

- **المسألة**: يخطِّئ بعضهم عبارات مثل (غاب أكثر من واحد، أو قرأت أكثر من كتاب)، لأن أكثر بناء تفضيل، وأنه لا تفضيل هنا.
- **القرار**: جواز قولهم: (غاب أكثر من واحد، أو قرأت أكثر من كتاب)، ونحوهما، بمعنى غاب غَيْر ما واحد، وقرأت غَيْرَ ما كتاب.

مجلة مجمع دمشق مجلد 90/ 1

أمْعَنَ النَّظَر

- **المسألة**: يخطِّئ بعضهم عبارة (أمْعَن النَّظر في المسألة) ونحوها: لأن الفعل (أمعن) مُتَعدٍّ بفي: والصواب عندهم: (أمعن في النظر في

المسألة) أو (أنْعَم النظر).

- **القرار**: جواز قولهم (أمْعَن النَّظَر) متعدياً بنفسه.

مجلة مجمع دمشق مجلد 90/ 1

ما فَعَلْتُ هذا أبداً

- **المسألة**: يخطِّئ بعضهم عبارة (ما فَعَلَتْ هذا أبداً) ويرون أنَّ الصواب: (ما فعلَتْ هذا قطُّ ولن أَفْعَله أبداً) محتجين بأن النحاة يجعلون الظرف (قط) لتأكيد نفي الماضي، و (أبداً) لتأكيد نفي المستقبل.

- **القرار**: جواز قولهم (ما فَعَلْتُ هذا أبداً).

قرارات المجمع في الألفاظ والأساليب (1): 28

ثانياً: نماذج من قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة *

ساهَم

بعض الكتاب يتجنَّب كلمة (ساهَمَ) ويستعمل (أَسْهَم). والكلمتان بمعنى واحد.

والمجلس يرى أن كلتا الكلمتين صحيحة في معنى المشاركة ولا مسوِّغ لتجنب الكتاب كلمة (ساهم).

القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب:11

الفَشَل

فَشِل الرجل فشلاً: كسِل وضَعُفَ وتراخى وجَبَن عن حرب أو شَّدة. والمحدثون يستعملون (فشل) بمعنى خاب، كأنهم يطلقون السبب ويريدون المسبَّب، فهو من قبيل المجاز المرسل.

القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب:24

---

* نورد عبارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة بعضها كما وردت في كتبه في الألفاظ والأساليب.

أجابه على السؤال

يخطِّئ بعض الباحثين مثل قولهم: (أجاب على السؤال)، ويريدون أن الصواب إنما هو (أجاب عن السؤال)، أو (أجاب إلى السؤال)، وترى اللجنة أن استبدال بعض حروف الجر موضع بعضها لنوع من التضمين جائز.. فأجاب عليه أي ردَّ عليه.

القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب:74

الواسطة

ترى اللجنة أنه في ضوء قرارات المجمع السابقة في اسم الآلة وفي المولّد وفي قبول السماع من المحدثين، يمكن تخريج استعمال (الواسطة) في قول الكتاب (بواسطة كذا) بدل (بوساطة كذا)، على أنه بمعنى الوسيلة، ويُسْتَأنس لذلك باستعمال ابن مالك في قوله:

التابع المقصود بالحكم بلا واسطةٍ وهو المسَّمى بدَلا

القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب 1: 100

التَّبْرير

في المعجم: بَرَّ حَجُّه: قُبل: وتضعيفه بَرَّدَهُ: جَعَلَه مقبولاً، ومن ثمَّ ترى اللجنة إجازة ما شاع من استعمال التَّبرير في معنى التسويغ، استناداً إلى قرار المجمع في قياسية تضعيف الفعل للتكثير والمبالغة.

القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب 1: 98

استعمال (التَّقْيِيم) بمعنى بيان القيمة

الياء في كلمة (قيمة) أصلها واو ساكنة مكسور ما قبلها، وكذلك كلمة (ديمة) من الدوام، وعِيد من العَود، والأصل في الاشتقاق.

من أمثال هذه الألفاظ أن يُنظر إلى أصل الحرف.. إلا أن العرب ربما قطعوا النظر إلى أصل حرف العلَّة، ونظروا إلى حالته الراهنة، كما قالوا: دَيَّمت السماء في بعض الاستعمالات، وكما قالوا عيَّد الناس إذا شهدوا العيد، ولم يقولوا في هذه الكلمة عوَّد الناس تحاشياً عن توهُّم أنها من العادة. وعلى ذلك يجوز أن يقال: قيَّم الشيء تقييماً بمعنى حدد قيمته، للتفرقة بينه وبين قوَّم الشيء بمعنى عدَّ له.

القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب: 102

رئيسيّ

يستعمل بعض الكتاب: العضو الرئيسي أو الشخصيات الرئيسيَّة وينكر كثيرون ذلك. [والصواب عندهم العضو الرئيس والشخصيات الرئيسة] وترى اللجنة تسويغ هذا الاستعمال على أن يكون المنسوب إليه أمراً من شأنه أن يندرج تحته أفراد متعددة.

القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب: 109

الهروب مصدراً لـ (هَرَب)

يذهب بعض الناس إلى تخطئة استعمال (الهروب) مصدراً لـ (هرب)، على أساس أن هذا المصدر ليس من المصادر التي أثبتتها كتب اللغة لهذا الفعل. وترى اللجنة استناداً إلى النصّ على الهروب في أفعال ابن القطاع، وإلى إثبات صاحب المصباح له. أنّ استعمال (الهروب) مصدراً لـ (هرب) صحيح لا حَرَجَ فيه.

القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب:111

جواز قول الكتاب: (ثار ضدَّ الحُكْم)

يخطِّئ بعض النقاد ما تجرب به أقلام المعاصرين من قولهم: (ثار ضدَّ الحُكم)، ويرون أن الصواب هو أن يقال ثار على الحُكم.

وقد درست اللجنة هذا فانتهت إلى أن هذا الأسلوب صحيح، وأن كلمة (ضدّ) فيه يمكن أن تكون صفة لمصدر محذوف.

القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب: 23

جواز قول الكتاب: حضر حوالَيْ عشرين طالباً بدأ الحفل حوالي الساعة السابعة مساءً.

في القاعة حوالي أربعين طالباً.

يُخطِّئ بعض النقاد استعمال لفظ (حوالي) في هذه المواطن وأمثالها، ويقولون: إن الصواب فيها كلمة (زهاء) أو كلمة (نَحْو)، لأن (حوالي) ظرف غير متصرِّف ولا يستعمل إلا في المكان.

وقد درست اللجنة هذا وناقشته من مختلف جهاته وانتهت إلى ما يأتي:

أولاً: إجازة استعمال (حوالي) في غير المكان.

ثانياً: إجازة الأمثلة المتقدِّمة ونحوها.

القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب: 127

تصحيح لفظ (المُنْتَزَه)

يفترض بعض النقاد على استعمال كلمة (المنتزه)، بحجَّة أن الصواب هو (المُنْتَزَّه). وترى اللجنة صواب استعمال (المنتزه) أيضاً، استئناساً بوروده في شعر فحول الشعراء من مثل قول بشار: وكل مُتْنَزَه للَّهو منتقد.

القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب: 137

إجازة استعمال الكفاءة والكُفء لمعنى الكفاية والكافي.

يشيع على ألسنة المعاصرين نحو قولهم: فلان كُفءٌ أو من أهل الكفاءة، على حين أن نصوص اللغة والمعجمات في هذا المقام تقضي أن يقال: هو كاف أو من أهل الكفاية.

وترى اللجنة أن معنى قول القائل: هو كُفْءٌ أو من أهل الكفاءة أن يجانس العمل ويرتفع إلى مستواه. ولهذا ترى اللجنة أنه لا مانع من استعمال الكُفْء، حيث يستعمل الكافي، والكفاءة حيث تُستعمل الكفاية.

القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب: 144

خرجوا سَوِيًّا

يشيع في لغة العصر نحو قول القائل: (خرجنا سويًّا، أو خرجوا سوياً) بمعنى معاً أو مصطحبين. وهو – في ظاهره – خلاف ما نَصَّت عليه

المعجمات في معاني (السويّ) التي تدور حول الصحَّة، واستقامة الخلق ونحو ذلك.

درست اللجنة هذا وانتهت إلى أن التعبير العصري يمكن قبوله على أساس أن لفظ (السويّ) فيه (فعيل) بمعنى المفاعل أي المساوي، أو أنه (فعيل) بمعنى (المُفْتَعِل) أي المستوي.. إذن تكون عبارة (خرجوا سويّاً) ونحوها صحيحة الاستعمال بلفظها المفرد مع كل ما تقترن به أيّاً ما كان نوعه، مذكَّر أو مؤنثاً، مُثَنى ومجموعاً.

القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب: 172

الصُّدْفة والمصادفة

يشيع في الاستعمال العصري لفظ (الصُّدْفَة والمصادفة) لمعنى حدوث الشيء، والوقوع عليه عرضاً واتفاقاً دون قصد أو عَمْد. وقد يؤخذ على هذا أن المعجمات لم تثبت صيغة الصَّدفة.. ولا مانع من قبولها باعتبارها مصدراً مستحدثاً من الفعل (صدِف) بوزن فَرِح مثل قَوِي قُوَّة، أو باعتبارها اسم مصدر من صادف مثل الفرقة والخلطة من المفارقة والمخالطة، ولهذا ترى اللجنة إجازة استعمال الصدفة والمصادفة في المعنى الذي يستعملها المعاصرون فيه.

القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب: 185

تَغْطية الموضوع

يرى المجمع أن المعاصرين يستعملون كلمة (التغطية) بمعنى الإحاطة والشمول والاحتواء في مثل قولهم: (غطَّى الصحفيون أنباء المؤتمر) بمعنى استوعبوها وأحاطوا بها. واللجنة مع علمها بأنه غير مسموع في اللغة وأنه منقول بطريق الترجمة من لغة أجنبية، فإنها تجيزه على أساس أن التغطية بهذه الدلالة استعيرت للاستيعاب على طريق الاستعارة التصريحية الأصلي.

القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب: 229

طمَّن

يجري في الاستعمال قولهم: (طَمَّنَه) أي أدخل عليه الطُّمأنينة، ومنه قولهم: تطمين الخواطر أي تسكينها وتهدئتها. وقد يرد على هذا الاستعمال أن الوارد في اللغة هو (طَمأن). وترى اللجنة تخريجه الأفعال الشائع (طمَّن) المُضَعَّف استناداً إلى وجود الصفة المشبهة وهي (الطَّمن) الساكن كالمطمئن، ووجه الترجيح أن المجمع أجاز استكمال مادة لغوية لم تذكر بقيتها في المعجمات.. وعلى هذا يقال: طَمَّنه تطميناً: أدخل عليه الطُّمأنينة بمعنى طَمْأنه.

القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب: 257

كافَّة

ترى اللجنة إجازة استعمال لفظة (كافَّة) في الحال وغيرها معرفةً ومنكَّرَة، ولغير العاقل، استناداً إلى استعمالات فصيحة قديمة، وإلى استعمال أئمة النحاة والأدباء لها مضافةً ومسبوقة بحرف الجرّ.

القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب: 267

اسْتِبيان

تجيز اللجنة استعمال لفظ (استبيان) للدلالة على قائمة من أسئلة مكتوبة غالباً توجَّه مباشرة أو عبر جهاز اتصال إلى عيِّنة من أشخاص يراد معرفة خبراتهم وآرائهم أو اتجاهاتهم في موضوع محدَّد.

القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب 4: 112

خاتمة

إنَّ لغتنا العربية لغة غنية تتطور – كغيرها من اللغات – وفق قوانينها وضوابطها الخاصة. وإذا كان بعضنا يرى في هذا التطور خروجاً عن معياريَّة صارمة، فإنَّ التأمُّل والتروِّي وحُسن المحاكمة والبحث تفضي – غالباً – إلى أنَّ ما تحمله لغتنا من خصائص ومزايا يُسَوِّغ معظم ما آل إليه التجديد اللغوي ولا خوف عليها لأنها لغة تحمل في ذاتها عوامل بقائها، وتجدُّدها.

فهرس

	الصفحة
مقدمة	5
الفصل الأول:	
التطوُّر اللغوي بين التشدُّد والتَّسامح	7
– المصالحة بين دعاة الفصحى والعامية	9
– المصالحة بين المتشدِّدين والمعتدلين	21
– المصالحة بين دعاة التعريب وأنصار التغريب	40
الفصل الثاني:	
جهود مجامع العربية في التَّيسير اللغوي	48
▪ نماذج من قرارات مجمع اللغة العربية بدمشق	52
▪ نماذج من قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة	61
خاتمة	70

للمؤلـــف

- التعريب والتنمية اللغوية – دار الأهالي – دمشق (1994)م.
- منهجية تعريب الألفاظ – مؤسسة الرسالة – دمشق (1999)م.
- التعريب، مؤسساته ووسائله – مؤسسة الرسالة – دمشق (2000)م.
- الفاخر في شرح جمل عبد القاهر في النحو (تحقيق)- المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت (2002)م.
- قضايا لغوية معاصرة – الدار الوطنية الجديدة – دمشق (2003)م.
- معجم الكلمات المصطلحية في لسان العرب (الطب والعلوم والعمارة...)- مجمع اللغة العربية بدمشق (2007)م.
- علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية – دار الفكر – دمشق – ط1 (2008)م، ط2 (2013)م.
- معجم الكلمات المصطلحية في لسان العرب (الحيوان والنبات)- مجمع اللغة العربية بدمشق (2011)م.
- معجم فصاح العامية من لسان العرب - مجمع اللغة العربية بدمشق (2011)م.
- معجم الكلمات المصطلحية في لسان العرب (الإدارة والاقتصاد

والعسكرية والفنون)- مجمع اللغة العربية بدمشق (2014)م.

- الأمير المجمعي مصطفى الشهابي- مجمع اللغة العربية بدمشق (2015)م.

- معجم الإبدال اللغوي في لسان العرب - مجمع اللغة العربية بدمشق (2017)م.

- التنمية اللغوية طريق إلى المعاصرة – الهيئة العامة السورية للكتاب – وزارة الثقافة (2017)م.